

Distr.  
GENERALS/25976  
21 June 1993

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس  
مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي وبالإشارة الى رسالة نائب الممثل الدائم الأمريكي الوثيقة (S/25441) المؤرخة في ١٩/٢/١٩٩٣.

كرد أولي على الادعاءات الواردة في تقرير البنتاغون عن جرائم الحرب التي يدعي اسنادها الى العراق فإننا نقول بصددها ما يأتي:

- ١ - إن التقرير يحفل بادعاءات تعسفية ساهمت في صياغتها شركات العلاقات العامة وروجت لها وسائل الاعلام لأغراض عدائية واضحة ولعل أوضح مثال على ذلك القصة الكاذبة عن حرمان الأطفال من الحاضنات في المستشفى والتي روتها ابنة السفير الكويتي بطريقة تمثيلية مدعية بأنها شاهدة محايدة وتبين بعد ذلك كذب ادعائها وانها قد تم تدريبها في شركة العلاقات العامة الأمريكية التي استأجرتها السفارة الكويتية في واشنطن.
- ٢ - لقد وردت فقرات التقرير بأسلوب الاثارة والتشويق وهي فقرات تعوزها الأدلة القاطعة التي يمكن أن تقنع أية جهة منصفة.
- ٣ - إن الهدف من تقرير البنتاغون واضح وهو يصب في السياسة الأمريكية تجاه العراق عن طريق استخدام التضليل والابتزاز لتهديد العراق لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية. الهدف السياسي هو اضعاف العراق لتحقيق الأهداف السياسية الأمريكية وعلى رأسها ضمان التفوق الاسرائيلي. والهدف الاقتصادي هو السيطرة على موارده الطبيعية وأهمها البترول وإخضاع تلك الثروة لوصاية دولية من نوع جديد لم يسبق له مثيل تقودها الولايات المتحدة ثم تفرض على الشعب العراقي الضعف والجوع والإفلاس كما فرضت ذلك على شعوب أخرى في العالم. إن هذا النوع الجديد من الاستعمار تقف وراءه الولايات المتحدة للسيطرة على البلاد النامية وثرواتها الطبيعية على أساس نظام دولي جديد وفق مفهومها ومصالحها.
- ٤ - يتضمن التقرير جميعاً لمعلومات من مصادر استخباراتية مشكوك في موضوعيتها وصحتها صادرة من دولة واحدة طرف في النزاع هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي

بانتهاكات ارتكبتها العراق متجاهلة ما ارتكبه ضد سكان العراق المدنيين الذين قصفتهم بوحشية فخربت مساكنهم ومساجدهم وكنائسهم ومخازن المياه الصالحة للشرب والثقيلة ودمرت المباني الحضارية والملاجئ التي يلجأ اليها السكان المدنيون من أطفال ونساء وشيوخ ودمرت مصانع مدنية كمصنع حليب الأطفال في بغداد. وقد قصدت الولايات المتحدة إيقاف عجلة التقدم ولم يهتما أن تنتشر الأوبئة والأمراض والخراب والموت بين السكان المدنيين.

٥ - إن أي محايد منصف يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية غير مؤهلة لأن تقدم تقريراً موضوعياً عن انتهاكات قانون الحرب ويمكن أن نشير إلى جرائمها الفظيعة التي ارتكبتها في فييت نام وغرينادا وبنما وغيرها من بقاع العالم.

٦ - يدعي تقرير البنتاغون أن العراق قد قام بجرائم حرب، ويرى أن تعبير (جريمة حرب) هو تعبير فني عن انتهاك قانون الحرب، وأن كل انتهاك لقانون الحرب هو جريمة حرب. إن التعريف لجريمة الحرب غير دقيق وغير قانوني، إذ أن تعريف جريمة الحرب لم يرد بشكل متفق عليه في القانون الدولي وإنما هناك محاولات لتحديد التعريف المذكور، وفي كل الأحوال فإن الجريمة الدولية تحتاج إلى وجود ركنين أساسيين هما الركن المادي والركن المعنوي (التصد الجنائي) وهذا الأخير لم يتوفر في الحالات المحدودة التي نسبت إلى أشخاص عراقيين.

٧ - يدعي التقرير (أن الانتهاكات العراقية لقانون الحرب كانت واسعة وجرت استناداً إلى أوامر أو موافقة القيادة الوطنية للعراق)، - ص ٤ من الطبعة الانكليزية - وهذا ادعاء غير صحيح ويحتاج إلى برهان أكيد لإثباته لا سيما وأن اختلاف الشهادات الواردة في التقرير بخصوص اختلاف ما تعرضوا له يدل على أن بعض التصرفات التي يدعي بأنها وقعت كانت شخصية وليست موجهة من أي قيادة عراقية وليست عملية منظمة كما يدعي التقرير.

٨ - ورد كثير من التناقضات في التقرير لا سيما في موضوع الأسرى، فني الوقت الذي يدعي فيه التقرير أن (كل أسرى الحرب ضحايا جرائم حرب ارتكبت من قبل العراق)، يشير في مكان آخر (كان امتثال العراق لاتفاقية جنيف لأسرى الحرب متفاوتاً) - ص ٢٤ من الطبعة الانكليزية - ويشير بمكان آخر إلى (أن معظم أسرى الحرب الأمريكيين كان يلقون معاملة لطيفة واعتيادية من فترة إلى أخرى من قبل بعض الأشخاص العراقيين) - ص ٢٥ من الطبعة الانكليزية - ويؤكد (أن العراقيين قاموا بتقديم عناية طبية فائقة لهم، أي للأسرى) - ص ٣٥ و(أن الجيش العراقي حاول أن يعامل أسرى الحرب بشكل معقول جداً تحت ظروف حرب مرهقة) - ص ٣٥.

٩ - تحدث التقرير في عدة مواضع عن مسؤولية الدولة عن أفعال الأشخاص والهيئات التابعة لها، ومن المعروف أن هذه المسؤولية تقوم عندما لا تحاسب الدولة الأشخاص التابعين لها عند ارتكابهم للجرائم. وهذا لم يحصل بالنسبة للعراق، إذ أنه قدم للمحاكمة أشخاص عسكريون ومدنيون - وأصدرت المحاكم المختصة بحقهم أحكاما نفذت في حينه وصلت حد الاعدام - عن أفعال ارتكبوها في الكويت، مما يدل أن السلطات العراقية كانت جادة وحازمة في منع أي خرق للقانون الوطني والدولي، وهذا يتناقض مع الادعاء بأن هذه الأفعال كانت استنادا إلى أوامر أو موافقة القيادة الوطنية.

١٠ - وقد وردت في التقرير ادعاءات تستند إلى شهادات فردية لا يمكن الركون إليها بشكل مطلق، لا سيما وأن ما ورد في بعضها يتجاهل واجب الدولة العراقية ومسئوليتها في حينها بالمحافظة على الأمن في الكويت بالإضافة إلى أن بعضا من الاتهامات يعد شهادة لصالح العراق وليس العكس مثل تقنين المواد الغذائية الذي يعد إجراء لمنع الجريمة المحافظة على حياة البشر عراقيين أو أجانب.

١١ - اعترف التقرير بأن القوات المتحالفة المعتدية هي التي دمرت بعض المنشآت النفطية وبذلك أحدثت أضرارا بالبيئة، كما أن القوات الأمريكية وفق المصادر الأمريكية المسؤولة قد استخدمت أسلحة وأعتدة جديدة لم تكن نتائجها معروفة عند استعمالها وبعد ذلك بدأت تظهر أخطارها البيئية والبيولوجية الخطرة (كالكذائف المشبعة باليورانيوم التي أطلقت على الدبابات).

١٢ - يشير تقرير البنتاغون إلى المادة (٢٢) من اتفاقية جنيف أنه لا يجوز اعتقال أسرى الحرب إلا في مبان مقامة فوق الأرض تتوفر فيها كل ضمانات الصحة والسلامة.

ومن الواضح أنه على الرغم من القصف الشامل لكل مدن وقرى العراق فإن العراق استطاع أن يوفر للأسرى أماكن حجز تتفق واتفاقية جنيف الثالثة في حدود الظروف التي كانت تسمح بها ظروف القصف الشامل والمستمر.

كما يدعي التقرير أن بعض الأسرى قد شكوا من شدة البرودة وانعدام الضوء في معسكرات الأسرى.

ألا تدري الولايات المتحدة وحلفاؤها عندما شنوا عدوانهم على العراق أنهم قد دمروا محطات توليد الكهرباء ومصافي النفط ؟

١٣ - ورد في التقرير أن العراق كان ينوي استخدام الأسلحة الكيماوية. ونحن نسأل رجال القانون الدولي في العالم: أتقوم جريمة الحرب على النية فقط، وأين هو ركننا الجريمة المادي والقصد الجنائي؟

١٤ - يدعي التقرير أنه تم إجلاء المدنيين الكويتيين من ديارهم وأعطيت بيوتهم لمهاجرين عراقيين. إن هذا الادعاء ينافي الحقيقة إذ أن العراق لم يتم بعملية التهجير المزعومة.

١٥ - ورد في التقرير أن العراق هاجم السعودية وإسرائيل بالصواريخ وأن إسرائيل (دولة محايدة) في الصراع. وهذا ادعاء غير صحيح إذ أن إسرائيل ليست محايدة بل هي طرف في النزاع ويمكن التذكير بأنها قد قامت بأعمال عدائية عديدة ضد العراق ومنها ضرب المفاعل النووي العراقي المخصص للأغراض السلمية عام ١٩٨١ دون أن يكون هناك أي استفزاز من جانب العراق.

أما السعودية فقد كانت طرفاً أساسياً في النزاع المسلح وأن المواقع التي تم ضربها هي مواقع عسكرية وأنها شاركت في الأعمال العدائية ضد العراق وجعلت إقليمها نقطة انطلاق على العراق من قبل القوات الأمريكية ومن حالفها. وبالتالي فإن الرد العراقي على إسرائيل والسعودية كان متوافقاً مع قواعد النزاعات المسلحة.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون

الممثل الدائم

السفير

-----